The Attitudes of Jordanian Voters Towards the New Local Administration Law No. (25) of 2021

Basil Salem Al-Mashaqbeh[(1)*]

(1) Al al-Bayt University, Mafraq - Jordan.

Received: 10/05/2022
Accepted: 21/02/2023
Published: 03/03/2023

* ***Corresponding Auther:***
basil_mashaqbeh@yahoo.com

DOI:
https://doi.org/10.59759/law.v2i1.117

Abstract

This study aimed to reveal the attitudes of Jordanian voters towards the new Local Administration Law No. (25) for the year 2021, and to achieve this goal, a random sample of those entitled to vote under this law were selected and had previously seen the law, amounting to (173) from different governorates of Jordan. A measurement of attitudes out from demographic characteristics was built, whether or not to participate in the previous decentralization elections, the source of reviewing the new Local Administration Law No. (25) for the year 2021, the reasons for reviewing the new Local Administration Law No. (25) of 2021) and the scale also included (19) items divided into three areas: Trends towards the method of forming decentralization councils in the new local administration law, and trends toward the powers of decentralization councils in the new local administration law that has (7) items, and trends toward participating in the upcoming decentralization elections in light of the new local administration law.

After verifying its validity and reliability, it was applied to the sample members, where the results showed that the attitudes of Jordanian voters towards the new Local Administration Law No. (25) for the year 2021 ranged between medium and few. The results also showed no statistically significant differences due to the variables of gender, age, and educational qualification, current job, place of residence, and political orientation. In light of these results, the studies came out with a set of recommendations, the most important of which is to reconsider the new local administration law through its including the inclusion of actual powers that provide councils with opportunities to carry out development operations more effectively.

Keywords: Trends, Voters, The New Local Administration Law No. (25) of 2021.

اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد

باسل سالم عبود المشاقبة[1]

(1) جامعة آل البيت، المفرق – الأردن.

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد، ولتحقيق هذا الهدف تم اختار عينة عشوائية ممن يحق لهم الانتخاب بموجب هذا القانون وسبق لهم الاطلاع عليه بلغت (173) من مختلف محافظات الأردن، كما تم بناء مقياس للاتجاهات تكون من الخصائص الديمغرافية، بالمشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات اللامركزية السابقة، مصدر الاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد، أسباب الاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد) كما تضمن المقياس (19) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، ولاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد وله (7) فقرات، والاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد.

وبعد التأكد من صدقة وثباته تم تطبيقه على أفراد العينة حيث أظهرت النتائج أن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد تراوحت بين متوسطة وقليلة، كما أظهرت النتائج عدم فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مكان السكن، الاتجاه السياسي. وفي ضوء تلك النتائج خرجت الدراسات بمجموعة من التوصيات من أهمها إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية الجديد من خلال تضمنه إدراج صلاحيات فعلية توفر للمجالس فرص القيام بعمليات التنمية بشكل أكثر فعالية.

الكلمات المفتاحية: الاتجاهات، الناخبين، قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

المقدمة.

تطورت الدولة في العصر الحديث وتعددت وظائفها وأصبح من الصعوبة بمكان حصر كافة السلطات في يد السلطة المركزية لذا اتجه الفقه الإداري إلى إصلاح الخلل الذي نتج عن تطبيق المركزية باتباع أسلوب آخر أكثر مرونة تمثل بنقل جزء من السلطات إلى مجالس منتخبة بهدف الحد من التركيز الإداري.

وتشكل اللامركزية في الأساس نهجا إداريا يسعى إلى توفير الفرصة للمواطنين لتحديد احتياجاتهم المحلية من خلال مجالس منتخبة تمثل حلقة الوصـــل بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية؛ حيث يقوم المواطنون بانتخاب المجالس المحلية مما يضمن استقلال تلك المجالس عن السلطة المركزية.

وفي البيئة الأردنية صــدر قانون اللامركزية رقم (49) لسـنة 2015 وبموجب هذا القانون جرت انتخابات اللامركزية (بلديات، مجالس محلية، مجالس المحافظات) عام 2017، بمشـــاركة (6517) مرشحا من مختلف محافظات الأردن، إلا أن نتائج تلك الانتخابات عكس جانبين من جوانب القصور؛ الأول يتعلق بنسبة المشاركة الشعبية في تلك الانتخابات والتي بلغت (31%) من مجموع من يحق لهم الاقتراع، أمَّا جانب القصور الثاني فيتعلق بالمشاركة المتدنية للمرأة في مجالس اللامركزية على مستوى الترشـح والفوز، حيث بلغت نسـبة المقاعد التي حصـلت عليها المرأة عن طريق التنافس الحر أقل من (8%) من مجموع عدد النساء في مجالس المحافظات (الخوالدة، 2018).

وفي ضــوء أوجه القصــور التي كشــفت عنها انتخابات اللامركزية لعام 2017، قامت الحكومة الأردنية بإصـدار قانون جديد للإدارة المحلية رقم (25) لسـنة 2021 لتعزيز نهج اللامركزية في الأردن من جهة وتلافي أوجه القصـور التي كشـف عنها قانون اللامركزية لعام 2015 من جهة أخرى، وحيث إن الانتخابات هي أســلوب اختيار مجالس الإدارة المحلية وفقا لقانون الإدارة المحلية رقم (25) لســنة 2021؛ فإن ذلك يتطلب استطلاع وجهات نظر الناخبين نحو هذا القانون باعتبار أن دراسات استطلاع اتجاهات الناخبين تعطي مؤشرا مبدئيا عن مستوى المشاركة في انتخابات اللامركزية.

مشكلة الدراسة.

تمثل الاتجاهات أحد العناصـــر المحورية في التأثير على الســـلوك الانتخابي للفرد؛ وتتأثر اتجاهات الناخبين نحو الإدارة المحلية بطبيعة القانون الذي ينظم عملية الانتخاب ويحدد شـــكل وملامح الإدارة المحلية، وفي البيئة الأردنية مثل تدني نســبة المشــاركة في انتخابات اللامركزية في الأردن عام 2017 دافعا للحكومة لإصـــدار قانون جديد للإدارة المحلية يعزز تجربة اللامركزية في الأردن ويتلافى أوجه القصـور في القانون السـابق للامركزية، حيث صـدر قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسـنة 2021، إلا أن القانون الجديد شـكل جدلا مجتمعيا بين مختلف الأطياف السـياسـية والتشـريعية حول جدوى القانون الجديد ومدى انسـجامه مع فكرة الإدارة المحلية، وطبيعة التعديلات

الجديدة التي حملها قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســـنة 2021 في طياته وقناعة الناخب الأردني بجدية القانون الجديد مما سيؤثر على مدى مشاركته في انتخابات مجالس الإدارة المحلية، وبناءً على هذا الاختلاف في وجهات النظر من قبل الشـارع الأردني جاءت هذه الدراسـة الاسـتطلاعية للتعرف على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية الجديد.

أسئلة الدراسة.

سعت الدراسة الحالية للإجابة عن التساؤلات الآتية:

السؤال الأول: ما أسباب اهتمام أفراد العينة بالاطلاع قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد؟

السؤال الثاني: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد؟

السـؤال الثالث: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسـة نحو المشـاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد؟

السؤال الرابع: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صـلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد؟

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مستوى الدلالة **(α = 0.05)** في اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســـنة 2021 الجديد تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مكان السكن، الاتجاه السياسي؟

أهداف الدراسة.

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- الكشـف عن أسـباب اهتمام أفراد العينة بالاطلاع قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسـنة 2021 الجديد.
2- التعرف اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية وصـلاحياتها في قانون الإدارة المحلية الجديد.
3- التعرف على اتجاهات أفراد عينة الدراسـة نحو المشـاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد.

4- الكشف على تأثير متغيرات (النوع الاجتماعي، العمر المؤهل العلمي الوظيفة الحالية مكان السكن الاتجاه السياسي) على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

5- تقديم جملة من التوصيات لصانع القرار الأردني حول جوانب القوة والضعف في قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

أهمية الدراسة.

تنطلق هذه الدراسة من محاولة الكشف عن الأثر المترتب على إقرار قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 على اتجاهات الناخبين الأردنيين لمجالس الإدارة المحلية، حيث تمثل اتجاهات الناخبين نحو القانون المذكور عاملا هاما في المشاركة أو الامتناع عن انتخابات مجالس الإدارة المحلية، وبالتالي تكتسب هذه الدراسة أهمّيَّة علميَّة وأخرى عمليَّة وذلك على النحو الآتي

الأهمية العلمية: تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها الدراسة الأولى التي تسعى للكشف عن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد، وفي ذات الوقت تفتح هذه الدراسة الباب أمام دراسات أخرى مشابهة، وأخيرًا تمثِّل هذه الدراسة محاولة متواضعة يستفيد منها الباحثون والطلبة ممَّا يجعل منها رافدًا للأدبيَّات العلميَّة في العلوم السياسيَّة.

الأهمية العملية: وتتمثل في قدرة الدراسة الحالية على تقديم دراسة استطلاعية عن اتجاهات الناخبين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 من حيث المشاركة / أو عدم المشاركة في انتخابات المجالس المحلية، وبالتالي تقدم نتائج الدراسة تصورا مبدئيا عن تأثير القانون الجديد على المشاركة في انتخابات اللامركزية للعام 2022 على مستوى الترشح والانتخاب.

مفاهيم الدراسة.

تضمنت الدراسة الحالية على مجموعة من المفاهيم وتم تعريفها إجرائياً لغايات هذه الدراسة على النحو الآتي:

- **الاتجاهات:** مجموعة المعتقدات الإيجابية أو السلبية التي يجملها الفرد حول موضوع أو موقف محدد ينتج عنها استجابة بسلوك تفضيلي معين (زعاف، 2007: 8) ولغايات هذه الدراسة يُعرف الاتجاه بأنه مجموعة الأفكار والتصورات التي يحملها الناخب الأردني هن قانون الإدارة المحلية

رقم (25) لسنة 2021 وتدفعه للمشاركة او الامتناع عن التصويت في انتخابات اللامركزية للعام 2022.

- **الناخب:** هو كل شـــخص يحق المشـــاركة في العملية الانتخابية وفق الشـــروط التي يحددها القانون(الزايدي، 1997: 279) ولغايات هذه الدراســـة يُعرف الناخب بأنه كل أردني يحق له ممارســة الانتخاب وفق أحكام قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســنة 2021 والأنظمة الصــادرة بمقتضاه.
- **اللامركزية :** تقاســـم الوظائف الإدارية بين الســـلطة المركزية وبين هيئات محلية منتخبة تتمتع بالشـخصـية المعنوية (القبيلات، 2010: ج1، ص 48) ولغايات هذه الدراسـة تعرف بأنها مجالس الإدارة المحلية التي يتم انتخابها وفق لقانون الإدارة المحلية الأردني رقم (25) لسنة 2021.
- **الإدارة المحلية:** أســلوب إداري يقوم على أســاس تقســيم الدولة إلى وحدات محلية بحيث يتولى الإشراف على تلك الوحدات هيئات منتخبة ذات استقلال مالي وإداري مرتبطة بالحكومية المركزية وفق ما يحدده القانون (بطرس، 1977: 211) ولغايات هذه الدراسـة تعرف بأنها الشكل الإداري الذي حدده قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 والمتضـمن إنشاء مجالس محلية منتخبة لكل محافظة من محافظات المملكة الأردنية الهاشــمية تحت إشــراف الســلطة المركزية وفق ما حدده القانون المذكور.
- **الرأي العام:** محصلة آراء غالبية الأفراد بالموافقة أو الرفض حول قضية أو موضوع يمثل مصلحة عامة وغالباً من يكون لهذه الآراء تأثير على ســلوك الأفراد والجماعات والســياســيات الحكومية (الداهري، 2005: 127) ويعرف لغايات هذه الدراسة بأنه رأي عينة من الناخبين الأردنيين حول قانون الإدارة المحلية رقم 25 لسنة 2021 بحيث تكون تلك الآراء هي الباعث على المشاركة أو الامتناع في انتخابات المجالس المحلية.
- **النظام السـياسـي:** هو مجموعة متكاملة من المؤسـسـات والأجهزة الحكومية التي تعنى بصـياغة الأهداف العامة لمجتمع ما، أو لمجموعة ضــمن هذا المجتمع والعمل على تنفيذيها بالقوة باعتبار أن النظام السياسي هو القيم الشرعي على إدارة شؤون المجتمع (الموند، 1998: 16)

حدود الدراسة.

تتضمَّن هذه الدراسة المحددات الآتية:

المحدّد الزماني: انتخابات اللامركزية للعام 2022.

المحدّد المكاني: اقتصرت هذه الدراسة على المملكة الأردنيَّة الهاشميَّة.
المحدد البشري: عينة من الناخبين الأردنيين في انتخابات اللامركزية للعام 2022م.
المحدد الموضوعي: يعتمد تعميم نتائج الدراسة على استبانة الاتجاهات المعدة لغايات هذه الدراسة وما يتمتع به من صدق وثبات.

الإطار النظري.

تطورت النظم الإدارية في العصر الحديث وشهدت نقلات نوعية على مستوى العلاقة بين السلطة المركزية والنظم الإدارية التابعة لها في الأقاليم، وفي ضوء هذا التطور لم يعد بالإمكان استئثار السلطة المركزية بكافة الصلاحيات نظرا للتطورات التي شهدها العصر الحديث مما تطلب اتباع أساليب جديدة في الإدارة.

والنظم الإدارية من حيث المبدأ بالنظام السياسي؛ فالدولة في بداية نشأتها شهدت نوع من التركيز الإداري حيث كانت السلطات تتركز في يد الدولة، ولكن بعد تطور النظم السياسية وتعدد وظائف الدول أصبح من الصعوبة بمكان ممارسة الدولة لكافة السلطات (الجرف، 1987: 90)، فظهرت اللامركزية كأسلوب إداري جديد لتوزيع الصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات محلية منتخبة (القبلات، 2010: 48).

واللامركزية من حيث المبدأ مفهوم ذو بعدين؛ الأول قانوني يتمثل بتقسم الوظائف الإدارية بين السلطة المركزية والهيئات المحلية (أبو العز، 2008؛ الطهراوي،2006) والثاني سياسي يتمثل بانتخاب مجالس محلية حيث تنطلق اللامركزية من اعتراف السلطة المركزية بحق الأعضاء المنتخبين بسلطة اتخاذ القرارات المتعلقة بالشؤون المحلية (شطناوي، 2003).

ومن الناحية القانونية يتطلب قيام اللامركزية وجود مصالح محلية يحتاجها سكان الوحدات المحلية وهذا يتطلب بالضرورة تشريع القوانين التي تمكن المجالس المحلية من العمل على تحقيق تلك المصالح من خلال منحها الشخصية المعنوية المستقلة، أما العنصر الثاني فهو وجود مجالس محلية منتخبة من قبل سكان الوحدات المحلية ومستقلة عن السلطة المركزية تتولي مهمة الإشراف على إدارة المصالح المحلية، إلّا أن استقلال تلك المجالس هو استقلال نسبي ينشأ في إطار السلطة المركزية بمعنى أن مجالس اللامركزية تباشر أعمالها تحت إشراف السلطة المركزية ورقابتها وهو ما يعرف بالفقه الإداري بالوصاية الإدارية (الطهراوي، 2006؛ كنعان، 2006؛ الخلايلة، 2009).

وتتعدد صـور اللامركزية تبعا لنوع الدولة التي ينشـأ فيها النظام اللامركزي؛ ففي الدول البسـيطة تتحصـــر اللامركزية في الجانب الإداري من خلال توزيع الوظيفة الإدارية بين الســـلطة المركزية في العاصمة وبين الهيئات المحلية المنتخبة، وسبب ذلك أن السيادة في الدول البسيطة سوء الداخلية منها أو الخارجية واحدة، بخلاف الدول المركبة والتي تتكون عادى من عدة دويلات وفي هذه الحالة يتقرر لكل دويلة جانب من السيادة الداخلية مما يستدعي وجود ازدواج بين السلطات العامة للدولة الاتحادية وبين سلطات الدويلات؛ فإلى جانب السلطات العامة الاتحادية تقوم سلطات عامة لكل دويلة أو ولاية وهو ما يُعرف باللامركزية السـياسـية (الطهراوي، 2006) فاللامركزية السـياسـية يتم بموجبها توزيع الوظائف الحكومية المختلفة (التشـريعية والتنفيذية والقضـائية) بين الحكومة الموجودة في مركز الدولة والسلطات الموجودة في المراكز الأخرى التابعة للدولة نفسها وينتج عن ذلك نوع من نظام الحكم يُسمى بالاتحاد الفيدرالي (عبد الوهاب، 2009).

وترتبط اللامركزية عموما بالديمقراطية حيث يعد النظام اللامركزي احد وسـائل تعزيز مشـاركة المواطنين في القرارات التي ترتبط بحياتهم ومصـالحهم من خلال توفير فرص انتخاب ممثليهم في مجالس اللامركزية مما يسـهم في تحسـين جودة الديمقراطية وإعطاء المواطنين فرص أكثر في تحديد أولياتهم التنموية ويوفر أداة فعالة للحد من الفقر وزيادة الحقوق الاجتماعية بين السـكان المحليين.، كما يعزز مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية ويقلل من الفساد الإداري (Dutta , 2020) وفي ذات السياق يهدف النظام اللامركزي إلى زيادة المشاركة الشعبية في جميع العمليات، وخاصة صنع القرار على المستوى المحلي (Mohammed, 2016) إضافة إلى ذلك فإن اللامركزية تسهم في زيادة نسب مشاركة المواطنين في انتخابات مجالس اللامركزية ويعزو (Blais, et all , 2011) تلك الزيادة إلى أن منح الحكومات المحلية المزيد من السلطة يجعلها أكثر أهمية في نظر الناخبين، مما يؤدي إلى ارتفاع نسـبة المشـاركة في تلك الانتخابات، أما (Kessy, 2013) فاعتبر اللامركزية عنصـرا مهما لترسـيخ الديمقراطية وتوسـيع الحيز المدني لمشـاركة المواطنين في القرارات العامة مما يؤدي إلى زيادة نسب المشاركة في الانتخابات.

وتربط العديد من الدراسـات (Stoyan ,2018 ; Muhanga, 2016)b and Niedzwieckia بين مسـتوى المشـاركة السـياسـية للمواطنين وبين قناعاتهم بأهمية اللامركزية كأحد الأسـاليب المتبعة للإصلاح الإداري عموما وتحقيق احتياجاتهم المحلية؛ وفي هذا السياق يشير (Muriu, 2013) إن الدافع

الأساسي لمشاركة المواطنين في انتخابات اللامركزية يتمثل برغبتهم في تحسين جودة الخدمات المقدمة إليهم وخاصة على المستوى المحلي، لأن اللامركزية بحسب (Hayden, 2007) توفر وفرص كبيرة لمشاركة الأفراد في صنع القرار العام مما يسهم في زيادة نسب المشاركة في انتخابات المجالس اللامركزية، إضافة إلى أن اللامركزية تهيئ للمواطنين الطرق التي يمارس من خلالها التأثير والسيطرة على القرارات التي تؤثر عليهم (Devas and Grant ,2003)، أما (Despres, 2012) فاعتبرت أن الناخبين يتخذون قرار التصويت فقط إذا كانت الفوائد المرتبطة بهذا القرار تفوق التكاليف.

وفي ذات السياق أشارت العديد من الدراسات إلى أن مستوى المشاركة السياسية للمواطنين يرتبط بعوامل أخرى وبخاصة نوع النظام الانتخابي، واتجاهات الناخبين ومعتقداتهم بجدوى المشاركة في الانتخابات، فقد أكدت دراسة (Hamzah, 2021) أن المشاركة السياسية والأنظمة الانتخابية تعد نقطة مهمة في توجيه الناخب والتأثير على خياراته الانتخابية، في حين أكد (Skorge, 2021) أن الأنظمة الانتخابية قد تشكل حوافز أو معيقات أمام المشاركة السياسية.

وبناء على ذلك أوصى بعض الباحثين (Menocal, 2011) بضرورة تطوير النظم الانتخابية باعتبارها توفر فرص متنوعة من الحوافز لجذب الناخبين من أجل تحقيق مكاسب انتخابية، وهذا يتطلب بحسب (Kristin and Stephen , 2018) ضرورة تحديث الإطار القانوني والتشريعي للنظم الانتخابية لتعزيز المشاركة السياسية للمواطنين،

وبحسب (Diwakar, 2008 ; Lijphart, 1977; Erikson, 1995) تمثل اتجاهات الناخبين أحد أهم العوامل المؤثرة في نسب المشاركة في الانتخابات، حيث تعكس الاتجاهات مدى اهتمام أو قلة اهتمام الناخبين بالعملية الانتخابية، في حين أظهرت دراسة (مهورباشة، 2015) أن العامل المؤثر على اتجاهات الناخب تمثل بقناعة الناخب بجدوى الانتخابات، أما (الجودر، 2020) فاعتبر أن الثقافة الاجتماعية من العوامل المؤثرة في اتجاهات الناخبين وسلوكهم الانتخابي.

وفي إطار البحث عن مستوى تأثير التشريعات على المشاركة في الانتخابات عموما؛ أظهرت دراسة (العازمي، 2021) أن القوانين التي تنظم عملية المشاركة في الانتخابات تعد عاملا مهماً في التأثير على السلوك الانتخابي للفرد، كما أكدت دراسة (Del Monte, , Moccia, & , 2019 Pennacchio) أن الإصلاحات القانونية والدستورية تمثل حافزاً للناخبين للمشاركة في الانتخابات.

الدراسات السابقة.

تعددت الدراسات التي بحثت في اتجاهات الرأي العام نحو المشاركة السياسية عموما والمشاركة نحو انتخابات مجالس اللامركزية على وجه الخصوص، حيث سعت دراسة أبو فارس (2022) إلى الكشف عن أهم التحديات القانونية والتشريعية التي تقف عائقاً أمام البلديات وتؤثر على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المحلية من خلال مناقشة وتحليل نصوص قانون البلديات رقم (41) لسنة 2015. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هذا القانون يمثل تحديا تشريعا يحدُّ من قدرة البلديات على تحقيق الأهداف التنموية حيث إنَّ القانون المذكور يعزز تبعية البلديات كمجالس محلية للسلطة المركزية ولا يمنحها الاستقلالية الكافية لتحقيق الأهداف التنموية.

وسعت دراسة (Enrique, Ace and , Marozel, 2021) للكشف عن العوامل المؤثرة على مشاركة الشباب في انتخابات مجلس الشيوخ الفلبيني في انتخابات عام 2019، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة مكونة من (210) من الناخبين الشباب من مدينة إليجان، الفلبين، حيث اختبرت الدراسة أربعة متغيرات مستقلة توثر على المشاركة في الانتخابات هي (تأثير الأحزاب، الوعي بالقضايا السياسية، توجهات المرشحين، استطلاع الرأي قبل الانتخابات) وتم تطوير مقياس مكون من (23) فقرة لقياس تأثير المتغيرات الأربعة السابقة على المشاركة في الانتخابات. وقد أظهرت النتائج أن متغيري الأحزاب واستطلاعات الرأي قبل الانتخابات تؤثر بشكل إيجابي على مشاركة الشباب في الانتخابات، في حين لم يظهر أي تأثير لمتغيري الوعي بالقضايا السياسية وتوجهات المرشحين).

وسعت دراسة محمد (2020) إلى الكشف عن تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات الشباب في مصر نحو مجلس الشيوخ والمرشحين لعضويته، وتم التطبيق على عينة مكونة من (420) شابا وشابة، وبعد تطبيق الاستبانة عليهم أظهرت النتائج أن اتجاهات أفراد العينة نحو المجلس كانت إيجابية، في حين كانت اتجاهاتهم سلبية نحو المرشحين.

وأجرى الدباس (2019) دراسة هدفت إلى بيان دور أحكام الدستور الأردني في تبني نظام لامركزية إدارية محلية فعالة من خلال توفير البيئة التشريعية التي تدعم وجود نظام لا مركزي إداري فعال، وبعد تحليل مواد الدستوري الأردني ذي العلاقة بموضوع اللامركزية أظهرت النتائج أنَّ المادة (121) من الدستور قد أرست الأساس الدستوري لإنشاء وحدات الإدارة المحلية في الأردن، إلا أن هذا النص جاء مقتضباً، مما نتج عنه ضعف نظام اللامركزية مما يتطلب أفراد فصل خاص في الدستور الأردني يتعلق بالإدارة المحلية.

وهدفت دراسة السين وعنبتاوي (2019) البيئة الأردنية إلى الكشف عن مستوى مشاركة طلبة الجامعة الأردنية في انتخابات اللامركزية للعام 2017 في الأردن، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (460) كما تم تطوير استبانة مكونة من أربعة محاور هي (أسباب المشاركة في الانتخابات وأسباب عدم المشاركة المتعلقة بالناخب، أو المرشح او نزاهة الانتخابات) وأخيراً تضمنت الاستبانة سؤال مفتوح حول فهم أفراد العينة لفكرة اللامركزية، والقضايا المرتبطة بالانتخابات، وبعد تطبيق الأداة أظهرت النتائج أن مشاركة الطلبة في انتخابات اللامركزية كانت متدنية، وأن من بين أهم أسباب عدم المشاركة سيطرة العشائرية على الانتخابات، في حين أظهرت نتائج تحليل السؤال المفتوح أن مستوى فهم الطلبة لفكرة اللامركزية كان متدنيا مما أثر على مستوى المشاركة في الانتخابات.

وسعت دراسة القضاة (2019) إلى الكشف عن التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن وسبل مواجهتها من خلال التطبيق على عينة مكونة من (251) فرداً وبعد تطبيق الاستبانة عليهم أظهرت النتائج أن أبرز التحديات التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن تتمثل ضعف مجالس الإدارة المحلية في بناء القدرات الفردية والمؤسسية، والمشاركة الشعبية، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً وأسلوب اختيار الأعضاء في الوحدة المحلية في جميع الأبعاد وفي الدرجة الكلية باستثناء الاستجابة لاحتياجات المواطنين، والمشاركة الشعبية وجاءت الفروق لصالح أسلوب الانتخاب.

وهدفت دراسة (Muhanga, 2017) إلى تقييم اتجاهات الناخبين وتصورهم لأهمية المشاركة في الانتخابات في بلدية موروغورو تكونت عينة الدراسة من (240) ذكور وإناث ممن لم يشارك في انتخابات بلدية موروجورو في تنزانيا، وتم تطبيق مقياس الاتجاهات المكون من (14) فقرة وقد أظهرت النتائج أن الموقف العام للمستجيبين من الانتخابات كان سلبياً.

وسعت دراسة السرور(2010) إلى الكشف عن العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية في الأردن، اختيار عينة عشوائية بلغت (700) فرد تم اختيارهم عشوائياً، وتم تطبيق الاستبانة المتضمنة للعوامل المؤثرة في المشاركة السياسية، وبعد جمع الاستبانة تم استبعاد (32) استبانة لعدم صلاحيتها ليستقر التحليل النهائي على (668) وقد أظهرت النتائج أن أهم العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع الأردني هي الثقافة العشائرية، كما أظهرت النتائج أن متغيرات مستوى الدخل، وطبيعة المهنة وعدد أفراد الأسرة أثرت بمستوى دال إحصائياً على مستوى المشاركة في حين لم يظهر أي تأثير لمتغيري الجنس والحالة الاجتماعية على المشاركة السياسية في المجتمع الأردني.

وهدفت دراسة (Kosecik and Sagbas, 2004) إلى التعرف على الخصائص السائدة للمواقف العامة تجاه الحكومة المحلية في تركيا تم اختيار عينة مكونة من (300) فرد من سكان دنيزلي في تركيا وتم تطبيق استبانة ذات ثلاثة مجالات هي مستوى معرفة المواطنين بالحكومات المحلية، رضا المواطنين عن خدمات الحكومة المحلية، الشكوى من قرارات وممارسات الحكومة المحلية) وقد أظهرت نتاج التحليل أن تظهر النتائج أن مستوى المعرفة العامة بالحكومة المحلية منخفض ولا يشتكي الناس من خدمات الحكومة المحلية على الرغم من انخفاض مستوى الرضا، كما أظهرت وجود فروق في الاتجاهات تعزى لمتغيري العمر ومستوى التعليم.

التعقيب على الدراسات السابقة:

يظهر من خلال العرض السابق لبعض الدراسات ذات العلاقة أن قسما من تلك الدراسات تناول التحديات التشريعية والقانونية التي تواجه الإدارة المحلية في الأردن (أبو فارس، 2022) ودراسة (الدباس، 2019) ودراسة (القضاة، 2019) في حين ركزت بعض الدراسات على متغيرات المشاركة في الانتخابات مثل دراسة (السين وعنبتاوي، 2019) واستعرضت بعض الدراسات العوامل المؤثرة على المشاركة في انتخابات الإدارة المحلية مثل دراسة (Enrique, Ace and , Marozel, 2021) ودراسة السرور (Muhanga, 2017) وأخيرا سعت بعض الدراسات إلى التعرف على مواقف المواطنين من الحكومات المحلية مثل دراسة (Kosecik and Sagbas, 2004)،

وفي ضوء ذلك يظهر ندرة الدراسات التي حاولت الكشف عن العلاقة بين تغيير القوانين الناظمة للإدارة المحلية وبين اتجاهات الناخبين نحو المشاركة في الانتخابات وعليه، تعد الدراسة الحالية إضافة جديدة لتلك الدراسات من حيث تناولها لتأثير تطوير قوانين الإدارة المحلية على اتجاهات الناخبين حيث تعدُّ تلك القوانين حوافز أو معوقات تؤثر على اتجاهات الناخب نحو المشاركة أو عدم المشاركة في العملية الانتخابية لمجالس اللامركزية في الأردن.

منهجية الدراسة وإجراءاتها.

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، والذي يوفر فرصة جمع المعلومات عن متغيرات الدراسة ومن ثم الكشف عن العوامل المؤثرة في حدوث تلك الظاهرة ووصفها وتطويرها وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها" (عليان وغنيم، 2000: 159)، وقد تم توظيف هذا المنهج من خلال الكشف عن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

مجتمع الدراسة وعينتها.

تكون مجتمع الدراسة من جميع الناخبين الأردنيين للعام 2022، ونظرا لعدم لاتساع المجتمع فقد تم ضبط العينة من خلال وضع سؤال يشترط اطلاع الناخب على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد نصه" هل اطلعت على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد " فإذا كانت الإجابة نعم يستمر المستجيب بالإجابة على فقرات المقياس، وفي حال عدم الاطلاع لا يستطيع المستجيب استكمال الإجابة، وبناءً على هذا السؤال بلغ عدد المستجيبين (200) مستجيب من مختلف محافظات المملكة الأردنية الهاشمية، وتم استبعاد (27) استبانة لعدم وضوح بعض المعلومات فيها، وبالتالي أصبح العدد المعتمد من الاستبانات (173) استبانة، والجدول أدناه يبين خصائص تلك العينة تبعا لمتغيرات الدراسة.

جدول (1): توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغيرات الدراسة

فئة المتغير	الفئات	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	140	80.9
	أنثى	33	19.1
العمر	18-28سنة	31	17.9
	29-40سنة	52	30.1
	فوق 40سنة	90	52
المؤهل العلمي	ثانوية عامة فأقل	26	15
	دبلوم	39	22.5
	بكالوريوس فأعلى	108	62.4
الوظيفة الحالية	موظف قطاع عام	92	53.2
	موظف قطاع خاص	33	19.1
	غير موظف	48	27.7
مكان السكن	مدينة	112	64.7
	قرية	60	34.7
	بادية	1	0.6
الاتجاه السياسي	حزبي	18	10.4
	مستقل	155	89.6
المجموع		**173**	**100**

مقياس الاتجاهات.

من أجل الكشف عن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد، تم بناء مقياس الاتجاهات وفق الإجراءات البحثية الآتية:

1-الإطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مثل (دراسة السين وعنبتاوي،2019) ودراسة (Muhanga, 2017) حيث قدمت تلك الدراسات تصوراً مبدئيا لكيفية بناء مقياس الاتجاهات.

1- تكون مقياس الدراسة من خمسة محاور رئيسية على النحو الآتي:

- **المحور الأول:** ويتناول الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة تبعا لمتغيرات (النوع الاجتماعي العمر المؤهل العلمي الوظيفة الحالية مكان السكن الاتجاه السياسي).
- **المحور الثاني:** ويتعلق بالمشاركة أو عدم المشاركة في انتخابات اللامركزية السابقة.
- **المحور الثالث:** ويتعلق بمصدر الاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.
- **المحور الرابع:** ويتعلق بأسباب الاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.
- **المحور الخامس:** ويتضمن (20) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات هي :مجال الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، وله (6) فقرات ومجال الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد وله (7) فقرات، ومجال الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد وله (7) فقرات.

الخصائص السيكومترية لمقياس الاتجاهات: تم التأكد من صدق المقياس بعرضه عرضه (5) محكمين من تخصص العلوم السياسية والقانون والإدارة العامة، من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية والفلسطينية وتم الطلب منهم إبداء ملاحظاتهم حول مدى ما تضمنه المقياس، ومدى مناسبة الفقرات، وإضافة أو حذف أية فقرة يرونها مناسبة أو إضافة فقرات جديدة. وقد اقترح السادة المحكمون إجراء بعض التعديلات اللغوية والصياغة اللغوية لبعض الفقرات وإضافة كل من متغير (مكان السكن، والاتجاه السياسي) إلى المتغيرات الديمغرافية وتعديل بعض الصياغات والأخطاء اللغوية، كما اقترح السادة المحكمون تعديل صياغة الفقرات السلبية إلى فقرات إيجابية على النحو الآتي:

رقم الفقرة	المجال	نص الفقرة	التعديل
3	الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	يحول قانون الإدارة المحلية من فرص ترشح ممثلي الأحزاب في المجالس اللامركزية	يعزز قانون الإدارة المحلية من فرص ترشح ممثلي الأحزاب في المجالس اللامركزية
1	الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	يخلو قانون الإدارة المحلية الجديد من أية صلاحيات حقيقية لمجالس اللامركزية	يتضمن قانون الإدارة المحلية الجديد صلاحيات حقيقية لمجالس اللامركزية
2	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من تبعية مجالس اللامركزية للسلطة التنفيذية	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية
3	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد المركزية أكثر من كونه خطوة جدية نحو تفعيل اللامركزية	يسعى قانون الإدارة المحلية الجديد للتخلص من المركزية وتفعل النهج اللامركزي
4	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	تقتصر صلاحيات مجالس اللامركزية على إقرار أو مناقشة المشروعات مما يقلل ما فاعليتها على ارض الواقع	تتعد صلاحيات مجالس اللامركزية في ظل القانون الجديد
5	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	لا يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد لمجالس للامركزية فرص حقيقية للتنمية المحلية	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد لمجالس للامركزية فرص حقيقية للتنمية المحلية
6	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	بعض مواد قانون اللامركزية مبهمة خاصة فيما يتعلق بحل مجالس اللامركزية	يتميز قانون الإدارة المحلية الجديد بموضوع مواده القانونية وخاصة فيما يتعلق بحل مجالس اللامركزية
7	لاتجاهات نحو صلاحيات مجالس المحافظات	لا يمكن الوصول إلى مجالس لامركزية حقيقة في ظل القانون الجديد	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد فرصة الوصول إلى مجالس لامركزية فعالة
1	الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	أرى أن المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ليست ذات جدوى في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد	أرى أن المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ذات جدوى في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد

رقم الفقرة	المجال	نص الفقرة	التعديل
2	الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	أعتقد أن مجالس اللامركزية القادمة ستكون نسخة مشابهة لما حصل في انتخابات عام 2016	أعتقد أن مجالس اللامركزية القادمة ستكون أفضل من مجالس اللامركزية في انتخابات عام 2016
4	الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	أتوقع أن يكون حجم المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة متدنٍ	أتوقع أن يكون حجم المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة عالي
5	الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	أعتقد أن قانون الإدارة المحلية الجديد يقلل من ثقة الناخب بالمجالس القادمة	أعتقد أن قانون الإدارة المحلية الجديد يعزز من ثقة الناخب بالمجالس القادمة
7	الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	أعتقد ان الفائدة المرجوة من المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ضئيلة	أعتقد ان الفائدة المرجوة من المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة عالية

كما اقترح السادة المحكمون حذف الفقرة (6) من المجال الثالث ونصها "أرى أن قانون الإدارة المحلية الجديد يعزز خيبة أمل الناخب بتشكيل مجالس لامركزية حقيقية" وبهذا أصبح مكون من (19) موزعة على مجال الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، وله (6) فقرات ومجال الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد وله (7) فقرات، ومجال الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد وله (6) فقرات.

ثبات مقياس الاتجاهات:

بهدف استخراج ثبات أداة الدراسة تم تطبيق معادلة ثبات الأداة (كرونباخ ألفا) على جميع مجالات الدراسة والأداة ككل للعينة الاستطلاعية والبالغة (30) فرداً من خارج عينة الدراسة، حيث تراوحت معاملات الثبات لمجالات المقياس الثلاثة (أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، ومجال الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة

المحلية الجديد وله، ومجال الاتجاهات نحو المشـاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قـانون الإدارة المحليـة الجـديـد) على التوالي (0.821 0.837، 0.871) وبلغ معـامـل الثبـات للمجالات ككل (0.850) وهي قيم مقبولة لغايات الدراسة الحالية.

تصـــحيح المقياس: تم اســتخدام مقياس ليكرت للتدرج الخماســي بهدف قياس اتجاهات أفراد العينة لمجالات المقياس الثلاث (أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، ومجال الاتجـاهات نحو صـــــلاحيات مجـالس اللامركزيـة في قـانون الإدارة المحليـة الجـديـد ولـه، ومجـال الاتجاهات نحو المشـــاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد) وتم إعطاء عالي جدا (5)، عالي (4)، متوسط (3)، منخفض (2)، منخفض جدا (1)، وذلك بوضع إشـــارة (√) أمام الإجابة التي تعكس درجة موافقتهم، كما تم الاعتماد على التصـــنيف التالي للحكم على المتوسطات الحسابية كالتالي:

جدول (4):

تصنيف درجات القوى اعتماداً على المتوسطات الحسابية لمجالات الدراسة

درجة الموافقة	منخفضة	متوسطة	مرتفعة
الوسط الحسابي	1-2.33	2.34-3.66	3.67-5

نتائج الدراسة الميدانية:

يتناول هذا الجزء عرضـا لنتائج الدراســة الميدانية والتي ســعت للكشـف عن اتجاهات أفراد العينة نحو اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســنة 2021 الجديد، وفيما يلي عرض لذلك :

الســـؤال الأول: ما أســـباب اهتمام أفراد العينة بالاطلاع قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســـنة 2021 الجديد؟ للإجابة على هذا السـؤال تم حسـاب التكرارات والنسـب المئوية لأسـباب اهتمام أفراد العينة بالاطلاع قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021، والجدول أدناه يبين ذلك.

جدول 2:

أسباب اهتمام أفراد العينة بالاطلاع قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد

الرقم	الأسباب الاهتمام	درجة الموافقة					
		موافق		محايد		معارض	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	معرفة شروط الترشح والانتخاب	116	67.1	43	24.9	14	8.1
2	معرفة حجم الصلاحيات المنوطة بمجالس اللامركزية	106	64.3	51	29.5	16	9.2
3	تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين القانون الجديد والقانون السابق	103	59.5	52	30.1	18	10.4
4	معرفة مدى استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية	99	57.2	49	28.3	25	14.5
5	معرفة مدى جدية المشرع الأردني في إنشاء مجالس لامركزية قوية	102	59.0	43	24.9	28	16.2

يظهر من الجدول رقم (2) أن أكثر الأسباب التي دفعت أفراد العينة للاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد هي "معرفة شروط الترشح والانتخاب" وبنسبة مئوية بلغت(67.1%)، ثم "معرفة حجم الصلاحيات المنوطة بمجالس اللامركزية" وبنسبة مئوية بلغت (64.3%) في حين كانت أقل أسباب الاطلاع هي "معرفة مدى استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية" وبنسبة مئوية بلغت (57.2%)، وتبدو النتيجة السابقة منطقة على حد كبير حيث إن الناخب الأردني مهتم بمعرفة شروط الترشح والانتخاب باعتبارها جوهر الانتخابات عموما، وبالتالي فإن الاطلاع على تلك الشروط ضروري خاصة فيما يتعلق بالترشح باعتبار أن قوانين الانتخاب تحديد الشرائح التي يحق لها الترشح وكذلك الانتخاب، وفيما يتعلق بالفقرة التي حصلت على أقل نسبة من حيث الاهتمام" معرفة مدى استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية" فربما تعزى إلى مسألة استقلالية المجالس عن السلطة التنفيذية يتطلب نوعا من الاختصاص من خلال مقارنة صلاحيات مجالس اللامركزية مع صاحيات السلطة التنفيذية لتحديد جوانب الاستقلالية، وبناءً على ذلك فإن أغلب الناخبين وكذلك المرشحين ليس لديهم الاختصاص الكافي لتحديد نسبة الاستقلالية.

<u>السؤال الثاني:</u> ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

لفقرات مجال الاتجاهات نحو أســـلوب تشـــكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، والجدول أدناه يبين ذلك :

جدول 3:

اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	5	يعزز قـانون الإدارة المحليـة من فرص تمثيـل المرأة في مجـالس اللامركزية	2.62	0.788	متوسط
2	4	يوفر قانون الإدارة المحلية آليات انتخاب تعزز من مشاركة الشباب في مجالس اللامركزية	2.53	0.670	متوسط
3	1	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد الآليات الديمقراطية لانتخاب أعضاء مجالس اللامركزية	2.43	0.733	متوسط
4	2	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من فكرة الانتخاب على أســـاس عائلي أو عشائري	2.42	0.731	متوسط
5	6	يحد قانون الإدارة المحلية من قيود المشـــاركة في انتخابات مجالس اللامركزية	2.28	0.788	منخفض
6	3	يعزز قـانون الإدارة المحليـة من فرص ترشـــح ممثلي الأحزاب في المجالس اللامركزية	2.25	0.742	منخفض
		المجال ككل	2.42	0.740	متوسط

يظهر من الجدول أعلاه أن المتوسـطات الحسـابية لاتجاهات أفراد العينة نحو أسـلوب تشـكيل مجالس اللامركزية تراوحت بين (2.25– 2.62) وهو يقابل التقدير بدرجة قليلة– متوســـطة، حيث جـاءت الفقرة رقم (5) ونصـــها " يعزز قـانون الإدارة المحليـة من فرص تمثيـل المرأة في مجـالس اللامركزية " بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.62)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قانون الإدارة المحلية الجديد قد خصص للنساء ما نسبته (25%) من عدد أعضاء المجلس المنتخبين، وفي المقابل كانت النسـبة المخصـصـــة للنســاء في قانون اللامركزية رقم (49) لعام (2015) (10%) فقط وعليه فإن قانون الإدارة المحلية الجديد عزز من حضــور المرأة في مجالس المحافظات بشـكل أعلى بكثير منه في القانون السـابق. وجاءت الفقرة (3) ونصــها" يعزز قانون الإدارة المحلية من فرص ترشـح ممثلي

الأحزاب في المجالس اللامركزية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.25) وربما تعزى هذه النتيجة إلى أن الأحزاب السياسية في الأردن لازلت تعاني من اختلالات بنوية وهيكلية وبرامجية حيث أظهرت العديد من الدراسات التي أُجريت في البيئة الأردنية عن تأثير الأحزاب الأردنية (الخلايلة،2020؛ التعمري، 2018 ؛ المراشدة،2015 ؛ الحسامي،2010) محدودية دور الأحزاب في الحياة السياسية عموما والمشهد الانتخابي على وجه الخصوص.

السؤال الثالث: ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد ؟ للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد، والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول 5:

اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	6	يتميز قانون الإدارة المحلية الجديد بموضوع مواده القانونية وخاصة فيما يتعلق بحل مجالس اللامركزية	2.43	0.692	متوسط
2	3	يسعى قانون الإدارة المحلية الجديد للتخلص من المركزية وتفعل النهج اللامركزي	2.41	0.723	متوسط
3	5	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد لمجالس للامركزية فرص حقيقية للتنمية المحلية	2.40	0.731	متوسط
4	4	تتعد صلاحيات مجالس اللامركزية في ظل القانون الجديد	2.38	0.742	متوسط
5	2	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية	2.37	0.692	متوسط
6	1	يتضمن قانون الإدارة المحلية الجديد صلاحيات حقيقية لمجالس اللامركزية	2.34	0.734	متوسط
7	7	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد فرصة الوصول إلى مجالس لامركزية فعالة	2.27	0.756	قليل
		المجال ككل	2.37	0.687	متوسط

يظهر من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد تراوحت بين (2.27- 2.43) وهو يقابل التقدير بدرجة قليلة- متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (6) ونصها " يتميز قانون الإدارة المحلية الجديد بموضوع مواده القانونية وخاصة فيما يتعلق بحل مجالس اللامركزية " بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.43) وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشرع الأردني كان أكثر حرصا على صياغة مواد قانون الإدارة المحلية الجديد بحيث يتجاوز الانتقادات التي كانت موجهة لقانون اللامركزية لعام 2015؛ فعلي سبيل كان المشرع الأردني أكثر دقة في تحديد الجهة التي تبع لها مجلس المحافظة في القانون الجديد وهي وزارة الإدارة المحلية حيث ينعقد المجلس بدعوة من وزير الإدارة المحلية كما نصت على ذلك الفقرة (أ) من المادة (4) من قانون الإدارة المحلية لعام 2021، ولكن في قانون اللامركزية لعام 2015 كانت مسألة تبعية مجلس المحافظة مثار خلاف حيث كان المجلس بناء على قانون اللامركزية لعام 2015 وهذا يعني أنه في ظل قانون اللامركزية السابق كان هناك جهتان يتأثر بهما مجالس المحافظة وهما الحاكم الإداري وزارة البلديات، ولكن في قانون الإدارة المحلية الجديد حسم المشرع هذه المسألة وجعل تبعية المجلس لوزارة الإدارة المحلية وهو الصواب. وجاءت الفقرة (7) ونصها" يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد فرصة الوصول إلى مجالس لامركزية حقيقية " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.27) هو يقابل التقدير بدرجة منخفضة، بمعنى أن القانون الجديد لا يوفر فرصة الوصل إلى مجالس لامركزية فعالة وربما تعزى هذه النتيجة إلى، وقد أظهرت بعض الدراسات التي أُجريت في البيئة الأردنية أن اللامركزية في الأردن لا تزال تعتمد بشكل أساسي على الأذرع المحلية للسلطة المركزية (Taamneh, Rawabdeh and Abu-Hummour, 2019).

<u>السؤال الرابع:</u> ما اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد، والجدول أدناه يبين ذلك:

جدول 4:

اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقدير
1	2	أعتقد أن مجالس اللامركزية القادمة ستكون أفضل من مجالس اللامركزية في انتخابات عام 2016	2.38	0.773	متوسط
2	3	أتصور أن الجوانب الإيجابية لقانون الإدارة المحلية الجديد ستنعكس على التنمية المحلية	2.37	0.756	متوسط
3	4	أتوقع أن يكون حجم المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة عالي	2.36	0.762	متوسط
4	6	أعتقد أن الفائدة المرجوة من المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة عالية	2.30	0.730	قليل
5	5	أعتقد أن قانون الإدارة المحلية الجديد يعزز من ثقة الناخب	2.22	0.791	قليل
6	1	أرى أن المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ذات جدوى في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد	2.19	0.765	قليل
		المجال ككل	2.30	0.783	متوسط

يظهر من الجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية لاتجاهات أفراد العينة نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية تراوحت بين (2.19- 2.38) وهو يقابل التقدير بدرجة قليلة- متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (2) ونصها " أعتقد أن مجالس اللامركزية القادمة ستكون أفضل من مجالس اللامركزية في انتخابات عام 2016" بأعلى متوسط حسابي بلغ (2.38)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن قانون الإدارة المحلية الجديد قد حرص على تجاوز السلبيات خاصة فيما يتعلق بموازنة المحافظة حيث ألزم المشرع الأردني مجلس المحافظة بتخصص ما لا يقل عن (40%) من تلك الموازنة لغايات إقامة المشاريع التنموية، وهذا التوجه بخلاف ما كان عليه الحال في قانون اللامركزية لعام 2015 حيث اقتصر دور المجلس في قانون اللامركزية لعام 2015 على إقرار الموازنة دون تحديد نسبة ما يتم تخصيصه للمشاريع التنموية. وجاءت الفقرة (1) ونصها "أرى أن المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ذات جدوى في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد " في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2.19) وربما تعزى هذه النتيجة إلى البيئة الانتخابية الأردنية

لازالت تتأثر بعوامل العائلة والعشـــرية أكثر من تأثرها بالقوانين، فالانتخابات في الأردن لازالت تعتمد على البعد العشائري أو العائلي كأساس يدفع الناخب للمشاركة في تلك الانتخابات، فغالبا ما كانوا يدلون بالصـوت الأول لمرشـح العشـيرة أو العائلة (النمري، 2010)، كما أكدت نتائج دراسـة (الســرور، 2010) أن العامل المؤثر على ســلوك الناخب الأردني هو البعد العشــائري، لذا فقد أظهرت دراســة (الســين وعنبتاوي، 2019) أن تأثر الانتخابات بالبعد العشــائري يقلل من فرص الوصول إلى انتخابات فعالية في البيئة الأردنية.

<u>الســؤال الخامس:</u> هل توجد فروق ذات دلالة إحصـائية عند مسـتوى الدلالة (α = 0.05) في اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســـنة 2021 الجديد تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مكان الســـكن، الاتجاه السياسي؟

للإجابة على هذا السؤال عن حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات، كما تم حساب تم استخدام تحليل التباين الأحادي لكل متغير على حدة، على النحو الآتي:

أولاً: متغير النوع الاجتماعي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير النوع الاجتماعي:

المجال	النوع الاجتماعي	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	ذكر	140	1.8238	.31405
	أنثى	33	1.7172	.29311
	المجموع	173	1.8035	.31218
الاتجاهات نحو صـــلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	ذكر	140	2.3735	.52750
	أنثى	33	2.3680	.41347
	المجموع	173	2.3724	.50663
الاتجاهات نحو المشـــاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	ذكر	140	2.3347	.57419
	أنثى	33	2.2727	.49663
	المجموع	173	2.3229	.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير النوع الاجتماعي و لبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (6): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد حسب متغير النوع الاجتماعي

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.304	1	0.304	3.155	0.077
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.001	1	0.001	0.003	0.995
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.103	1	0.103	0.326	0.569

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر النوع الاجتماعي في المحاور جميعها، حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (3.155، 0.003، 0.326) وبدلالة إحصائية بلغت (0.077، 0.995، 0.569) على التوالي.

ثانياً: متغير العمر:

جدول (7):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير العمر:

المجال	العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	18-28 سنة	31	1.7527	0.31877
	29-40 سنة	52	1.8077	0.27492
	فوق 40 سنة	90	1.8185	0.33112
	المجموع	173	1.8035	0.31218
	18-28 سنة	31	2.3456	0.64605

المجال	العمر	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	29-40سنة	52	2.3269	0.46686
	فوق 40 سنة	90	2.4079	0.47721
	المجموع	173	2.3724	0.50663
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	18-28سنة	31	2.2857	0.70663
	29-40سنة	52	2.2775	0.51423
	فوق 40 سنة	90	2.3619	0.53073
	المجموع	173	2.3229	0.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير العمر و لبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (8): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد حسب متغير العمر

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.101	2	0.051	0.517	0.598
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.243	2	0.122	0.471	0.625
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.287	2	0.144	0.456	0.635

يتبين من الجدول السابق: عدم جود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) لمحاور المقياس، حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (0.517، 0.471، 0.456) وبدلالة إحصائية بلغت (0.598، 0.625، 0.635) على التوالي.

ثالثاً: متغير المؤهل العلمي:

جدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي:

المجال	المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	ثانوية عامة فاقل	26	1.7500	0.23214
	دبلوم	39	1.8889	0.34270
	بكالوريوس فأعلى	108	1.7855	0.31413
	المجموع	173	1.8035	0.31218
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	ثانوية عامة فاقل	26	2.5110	0.47151
	دبلوم	39	2.4029	0.54828
	بكالوريوس فأعلى	108	2.3280	0.49689
	المجموع	173	2.3724	0.50663
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	ثانوية عامة فاقل	26	2.4121	0.50358
	دبلوم	39	2.4689	0.53748
	بكالوريوس فأعلى	108	2.2487	0.57088
	المجموع	173	2.3229	0.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير المؤهل العلمي ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (10): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد حسب متغير المؤهل العلمي

المحور	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.394	2	0.197	2.045	0.133
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.748	2	0.374	1.465	0.234
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	1.633	2	0.816	2.659	0.073

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير المؤهل العلمي في المحاور جميعها، حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (2.045، 1.465، 2.659) وبدلالة إحصائية بلغت (0.133، 0.234، 0.073) على التوالي.

رابعاً: متغير الوظيفة الحالية:

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير الوظيفة الحالية:

المجال	الوظيفة الحالية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	موظف قطاع عام	92	1.7844	0.32172
	موظف قطاع خاص	33	1.8788	0.33663
	غير موظف	48	1.7882	0.27232
	المجموع	173	1.8035	0.31218
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	موظف قطاع عام	92	2.3696	0.46744
	موظف قطاع خاص	33	2.3680	0.54636
	غير موظف	48	2.3810	0.55940
	المجموع	173	2.3724	0.50663
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	موظف قطاع عام	92	2.3261	0.51934
	موظف قطاع خاص	33	2.2554	0.58002
	غير موظف	48	2.3631	0.62372
	المجموع	173	2.3229	0.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير الوظيفة الحالية و لبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (12): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد حسب متغير الوظيفة الحالية

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.232	2	0.116	1.192	0.306
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.005	2	0.002	0.009	0.991
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.229	2	0.114	0.363	0.696

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية (0.05 =) تعزى لأثر متغير الوظيفة لمجالات المقياس حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (1.192 ، 0.009 ، 0.363) وبدلالة إحصائية بلغت (0.306، 0.991، 0.696) على التوالي.

خامسًا: متغير مكان السكن.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير مكان السكن:

المجال	مكان السكن	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	مدينة	112	1.8140	0.30898
	قرية	60	1.7861	0.32197
	بادية	1	1.6667	---
	المجموع	173	1.8035	0.31218
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	مدينة	112	2.3610	0.50515
	قرية	60	2.3833	0.51103
	بادية	1	3.0000	---
	المجموع	173	2.3724	0.50663
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	مدينة	112	2.3367	0.53206
	قرية	60	2.2857	0.60837
	بادية	1	3.0000	---
	المجموع	173	2.3229	0.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير مكان السكن ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (14): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد حسب متغير مكان السكن

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.049	2	0.025	0.250	0.779
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.416	2	0.208	0.808	0.447
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.563	2	0.281	0.898	0.409

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير مكان السكن في المحاور جميعها، حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (0.250، 0.808، 0.898) وبدلالة إحصائية بلغت (0.779، 0.447، 0.409) على التوالي.

سادسًا: متغير الاتجاه السياسي:

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام لمحاور الدراسة حسب متغير الاتجاه السياسي:

المحور	الاتجاه السياسي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	حزبي	18	1.7500	0.28726
	مستقل	155	1.8097	0.31522
	المجموع	173	1.8035	0.31218

الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	حزبي	18	2.3571	0.59661
	مستقل	155	2.3742	0.49735
	المجموع	173	2.3724	0.50663
الرابع: الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	حزبي	18	2.2778	0.58487
	مستقل	155	2.3281	0.55809
	المجموع	173	2.3229	0.55939

يبين الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للتوجه العام بسبب اختلاف فئات متغير الاتجاه السياسي و لبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الأحادي في الجدول التالي:

جدول (15) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي على اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 حسب متغير الاتجاه السياسي:

المجال	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.057	1	0.057	0.588	0.444
الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.005	1	0.005	0.018	0.893
الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد	0.041	1	0.041	0.130	0.719

يتبين من الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر متغير الاتجاه السياسي في المحاور الأربعة جميعها، حيث بلغت قيمة "ف" لهذه المحاور على التوالي (0.588، 0.018، 0.130) وبدلالة إحصائية بلغت (0.444، 0.893، 0.719) على التوالي.

ومن خلال عرض النتائج الخاصة بهذا السؤل يظهر عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغيرات (تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مكان السكن، الاتجاه السياسي) وربما تعكس النتيجة السابقة اتفاقا عاما في اتجاهات أفراد العينة حول قانون الإدارة المحلية الجديد وتفسر هذه النتيجة بان القانون

الجديد يؤثر على ذلك الناخبين الأردنيين ذكورا وإناثا بنفس المســـتوى وبالتالي لم تظهر أية فروق بسبب متغير النوع الاجتماعي، ويترتب هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (السرور،2010) والتي أظهرت عدم وجود فروق لمتغيري الجنس والحالة الاجتماعية على المشاركة السياسية في المجتمع الأردني.

الخاتمة: نتائج الدراسة توصياتها:

سعت هذه الدراسة إلى الكشف عن اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد، وفيما يلي أبرز النتائج التي تم التوصل إليها:

1- أن أكثر الأسباب التي دفعت أفراد العينة للاطلاع على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد تمثلت في معرفة شروط الترشح والانتخاب ومعرفة حجم الصلاحيات المنوطة بمجالس اللامركزية.
2- إن لاتجاهات أفراد العينة نحو أســـلوب تشـــكيل مجالس اللامركزية في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد رقم (25) لسنة 2021 تراوحت بين قليلة ومتوسطة
3- إن اتجاهات أفراد العينة نحو المشـــاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد رقم (25) لسنة 2021 تراوحت بين قليلة ومتوسطة.
4- إن اتجاهات أفراد العينة نحو العينة نحو صـــلاحيات مجالس اللامركزية في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد رقم (25) لسنة 2021 تراوحت بين قليلة ومتوسطة.
5- عدم فروق ذات دلالة إحصـــائية عند مســـتوى الدلالة (**α** = 0.05) في اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لســـنة 2021 الجديد تعزى لمتغيرات النوع الاجتماعي، العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، مكان السكن، الاتجاه السياسي مما يعني أن أفراد العينة يمتلكون رؤى متشـــابهة حول قانون الإدارة المحلية الجديد ســـواء فيما يتعلق بأسلوب تشكيل المجالس أو المشاركة في الانتخابات او الصلاحيات مجالس اللامركزية.

التوصيات.

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- إعادة النظر في قانون الإدارة المحلية الجديد من خلال تضمنه إدراج صلاحيات فعلية توفر

للمجالس فرص القيام بعمليات التنمية بشكل أكثر فعالية.

2- ضرورة التوعية بأهمية مجالس اللامركزية في تحقيق التنمية المحلية من أجل تنمية اتجاهات إيجابية نحو المشاركة في تلك المجالس سواء من حيث الترشح أو الانتخاب.

3- ضرورة سن التشريعات التي تشجع الأحزاب على خوض انتخابات اللامركزية بدلاً من اقتصار تلك الأحزاب على الانتخابات البرلمانية.

4- تحسين البيئة التشريعية الخاصة بالانتخابات عموما وانتخابات اللامركزية على وجه الخصوص من أجل تشجيع الناخب الأردني على المشاركة في تلك الانتخابات.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أبو فارس، محمود (2022) التحديات القانونية والتشـــريعية التي تواجه البلديات في الأردن، مجلة جرش للبحوث والدراسات، 23(2)4905- 4623.
- بطرس، ظريف (1977) دراسة عامة عن مقومات الإدارة المحلية، موسوعة الحكم المحلي، المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
- التعمري، سلامة (2018) دور الأحزاب والقوى السياسية في الأردن 1989 – 2017: مجلس النواب: دراسة حالة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الجرف، طعيمة، القانون الإداري (1987) دراســة مقارنة في تنظيم ونشــاط الإدارة العامة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.
- الجودر، عبد الوهاب (2020) اتجاهات الناخبين نحو الشـــعارات والبرامج الانتخابية للمرشحين للمجلس النيابي في مملكة البحرين 2018، معهد البحرين للدراسات، مملكة البحرين.
- الحسامي، أحمد (2010) الأحزاب السياسية الأردنية ودورها في عملية التنمية السياسية 1898-ب2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- خاطر، أيمن و المجالي، عبد الله (2018) الانتخابات البلدية واللامركزية الأردنية لعام 2017: دراسة سياسية وإحصائية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- الخلايلة، عبد الغني (2020) دور الأحزاب السياسية في تشكيل الحكومة البرلمانية دراسة مستقبلية (الأردن دراسة حالة) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

- الخوالدة، ناصـــر (2018) مشـــاركة المرأة الأردنية في انتخابات اللامركزية لعام 2017م/ مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العوم الإنسانية والاجتماعية، 10(3)1-33.
- الداهري، خلف (2021) مفهوم الرأي العام، مجلة الآداب، (71)125- 154
- الدباس، علي (2019) التنظيم الدســـتوري للامركزية الإدارية وأثره على قانون اللامركزية الأردني: دراسة مقارنة، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، 7(27)353-393.
- زعاف، خالد (2007) اتجاهات الناخب نحو العلمية الانتخابية دراســـة مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشـريعية 1997 والانتخابات التشـريعية 2002، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- السرور، رائد (2010) العوامل المؤثرة على نمط المشـاركة السـياسـية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية للبادية الشمالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- الســين، منى عزت و عنبتاوي، منال فتحي (2019) مشـــاركة طلبة الجامعة الأردنية في الانتخابات اللامركزّية 2017، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، 46(3)417-438.
- العازمي، جراح (2021) ضـمانات ممارسـة حق الانتخاب وعدم التأثير على إرادة الناخبين: دراسة مقارنة، المجلة القانونية، جامعة القاهرة، 10(5)1449-1464.
- عليان، ربحي وغنيم مصـطفى(2000) مناهج و أسـاليب البحث العلمي : النظرية والتطبيق، دار صفاء، عمان، الأردن.
- القضـــاة، هبة (2019)، التحديات التي تواجه وحدات الإدارة المحلية في الأردن وســـبل مواجهتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك.
- محمد، محمد عبد اللطيف (2020) دور شـبكات التواصـل الاجتماعي في تشـكيل اتجاهات الشـباب المصـري نحو مجلس الشيوخ والمرشـحين لعضـويته- دراسـة مسـحية، مجلة البحوث الإعلامية، جامعة الأزهر، 55(6)3640-3702.
- المراشـدة، سـجى (2015) الأحزاب السـياسـية وأثرها في التنمية السـياسـية في الأردن : 2007-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- مهورباشـــة، عبد الحليم (2015) اتجاهات فئة الشـــباب الجامعي نحو المشـــاركة في الانتخابات الرئاسية في الجزائر، مجلة سياسات عربية، (13)103- 116.

- الموند، جبرييل(1998) السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، ترجمة هشام عبد الله، مكتبة المعادي العامة، مصر.
- النمري، جميل (2010) الإصلاح السياسي والانتخابات: الدليل لقانون بديل، دار ورد الأردنيَّة للنشر والتوزيع، عمان، مركز البديل.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Blais, Andre , Anduiza ,Eva and Gallego, Aina (2011) Decentralization and voter turnout, Environment and Planning C: Government and Policy (29,) 297 – 320
- Despres, Abigail (2021) Voting at UMaine: An Empirical Study of Student Turnout Trends and Motivations, A Thesis, University of Maine
- Diwakar, Rekha (2008) Voter Turnout in the Indian States: An Empirical Analysis, Journal of Elections Public Opinion and Parties Public Opinion and Parties(1):75-100.
- Dutta, Pronita(2020) Democratic Decentralization and Participatory Development: Focus on Bangladesh Journal of Contemporary Governance and Public Policy 1(2), 82-91
- Enrique B. Batara, Ace Kristoffer E. Labadan, Marozel B. Roa. (2021). Factors Affecting Youth Voting Preferences in the Philippine Senatorial Election: A Structural Equation Modeling (SEM) Analysis. Journal Study Pemerintahan (Journal of Government & Politics), 12 (3) 242-264
- Erikson, R. (1995) State turnout and presidential voting: a closer look, American Politics Quarterly, 23, pp. 387–396.
- Hamzah, A.G(2021) Electoral systems and political participation in local and legislative elections of Iraq Utopía y Praxis Latinoamericana,. 26(.2)270-284,
- Del Monte, Alfredo , Moccia, Sara & Pennacchio, Luca(2019)Turnout and voting behaviour in constitutional referendums: a regional analysis of the Italian case, Regional Studies, Regional Science 6(1) 557–573
- Kessy ,Ambrose(2013) Decentralization and Citizens' Participation: Some Theoretical and Conceptual Perspectives. African Review Vol. 40, No. 2, 2013: 215-239

- Kosecik, M and Sagbas. I(2004) Public Attitudes to Local Government in Turkey: Research on Knowledge, Satisfaction and Complaints, Local Government Studies,.30(.3).360 – 383
- Kristin Michelitch and Stephen Utych(2018), Electoral Cycle Fluctuations in Partisanship: Global Evidence from Eighty-Six Countries, available at : https://scholarworks.boisestate.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1176&context=polsci_facpubs
- Lijphart, Arend (1997) Unequal participation: democracy's unresolved dilemma, American Political Science Review, 91, pp. 1–14
- Menocal, A., (2011) 'Why Electoral Systems Matter: An Analysis of their Incentives and Effects on Key Areas of Governance', Overseas Development Institute (ODI), London.
- Mohammed, Abdulai(2016) Decentralization and Participation: Theory and Ghana's Evidence, Japanese Journal of Political Science 17(02):232-255
- Muhanga, Mikidadi(2017) Attitude of Voters Towards Elections in Morogoro
- Municipality: A Reflection on 2015 General Election in Tanzania, Journal of Public Policy and Administration 1(2): 56-64
- Muriu, Abraham Rugo (2013) : Decentralization, citizen participation and local public service delivery: A study on the nature and influence of citizen participation on decentralized service delivery in Kenya, Schriftenreihe für Public und Nonprofit Management, No. 17, Universitätsverlag Potsdam, Potsdam.
- Skorg.O(2021) Mobilizing the Underrepresented: Electoral Systemsand Gender Inequality in Political Participation, American Journal of Political Science, 1-15.
- Stoyanb, Alissandra and Niedzwieckia, Sara(2018) Decentralization and democratic participation: The effect of subnational self-rule on voting in Latin America and the Caribbean, Electoral Studies (52) 26-35
- Taamneh , Mohammad , Rawabdeh, Mohammad , and Abu-Hummour, Anan,(2019)Evaluation of decentralization experience through political, administrative, and fiscal indicators: The case of Jordan, Journal of Public Affairs 20(4)1-17.

ملحق
(مقياس الاتجاهات)

الناخب / الناخبة..... المحترم

تحية طيبة وبعد

يقوم الباحث بدراسة بعنوان: "**اتجاهات الناخبين الأردنيين نحو قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد**"، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث ببناء مقياس الاتجاهات والمكون من (25) فقرة ويضع الباحث بين أيديكم مقياس الدراسة للإجابة عن فقراته بكل صدق وموضوعية، راجيا إبداء آرائكم وتصوراتكم، وذلك بوضع إشارة (✓) في المكان المناسب، علماً بأن جميع الإجابات ستستخدم لأغراض البحث العلمي، وستعامل بسرية تامة.

شاكرا لكم تعاونكم، ومقدرا جهودكم في خدمة البحث العلمي ودعمه

الباحث

معلومات عامة:

يرجى وضع إشارة (✓) في المربع المناسب:

1- **النوع الاجتماعي** : □ ذكر □ أنثى

2- **العمر** :□ 18-28 سنة □ 29- 40سنة □ فوق 40 سنة

3- **المؤهل العلمي**: □ ثانوية عامة فاقل□ دبلوم □ بكالوريوس فأعلى

4- **الوظيفة الحالية**: □ موظف قطاع عام □ موظف قطاع خاص □ غير موظف.

5- **مكان السكن**: :□ مدينة □ قرية □ بادية

6- **الاتجاه السياسي**: □ حزبي □ مستقل

7- **هل سبق لك المشاركة في انتخابات اللامركزية** : □ نعم □ لا

<u>ثانيًا:</u> هل اطلعت على قانون الإدارة المحلية رقم (25) لسنة 2021 الجديد :

□ نعم □ لا

رابعًا: مصادر الاطلاع على قانون الإدارة المحلية الجديد :

□ منشورات وزارة الإدارة المحلية □ الإعلام الرسمي □ الإعلام الخاص

خامسًا: أسباب الاهتمام بالاطلاع قانون الإدارة المحلية الجديد:

***ساعدني الاطلاع على قانون الإدارة المحلية الجديد على:**

الرقم	الأسباب الاهتمام	درجة الموافقة					
		موافق		محايد		معارض	
1	معرفة شروط الترشح والانتخاب						
2	معرفة حجم الصلاحيات المنوطة بمجالس اللامركزية						
3	تحديد أوجه الشبه والاختلاف بين القانون الجديد والقانون السابق						
4	معرفة مدى استقلالية مجالس اللامركزية عن السلطة التنفيذية						
5	معرفة مدى جدية المشرع الأردني في إنشاء مجالس لامركزية قوية						

سادسًا: مقياس الاتجاهات:

الرقم	الفقرات	درجة الموافقة		
		اوافق	محايد	اعارض
المجال الأول : الاتجاهات نحو أسلوب تشكيل مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد				
1	يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد الآليات الديمقراطية لانتخاب أعضاء مجالس اللامركزية			
2	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من فكرة الانتخاب على أساس عائلي أو عشائري			
3	يحول قانون الإدارة المحلية من فرص ترشح ممثلي الأحزاب في المجالس اللامركزية			

الرقم	الفقرات	درجة الموافقة		
		اوافق	محايد	اعارض
4	يوفر قانون الإدارة المحلية آليات انتخاب تعزز من مشاركة الشباب في مجالس اللامركزية			
5	يعزز قانون الإدارة المحلية من فرص تمثيل المرأة في مجالس اللامركزية			
6	يحد قانون الإدارة المحلية من قيود المشاركة في انتخابات مجالس اللامركزية			
المجال الثاني الاتجاهات نحو صلاحيات مجالس اللامركزية في قانون الإدارة المحلية الجديد				
1	يخلو قانون الإدارة المحلية الجديد من اية صلاحيات حقيقية لمجالس اللامركزية			
2	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد من تبعية مجالس اللامركزية للسلطة التنفيذية			
3	يعزز قانون الإدارة المحلية الجديد المركزية أكثر من كونه خطوة جدية نحو تفعيل اللامركزية			
4	تقتصر صلاحيات مجالس اللامركزية على إقرار أو مناقشة المشروعات مما يقلل ما فاعليتها على ارض الواقع			
5	لا يوفر قانون الإدارة المحلية الجديد لمجالس للامركزية فرص حقيقية للتنمية المحلية			
6	بعض مواد قانون اللامركزية مبهمة خاصة فيما يتعلق بحل مجالس اللامركزية			
7	لا يمكن الوصول إلى مجالس لامركزية حقيقة في ظل القانون الجديد			
المجال الثالث الاتجاهات نحو المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة في ظل في قانون الإدارة المحلية الجديد				
1	أرى أن المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ليست ذات جدوى في ظل قانون الإدارة المحلية الجديد			
2	أعتقد أن مجالس اللامركزية القادمة ستكون نسخة مشابهة لما حصل في انتخابات عام 2016			
3	أتصور أن الجوانب الإيجابية لقانون الإدارة المحلية الجديد ستنعكس على مشاركة المرأة			
4	أتوقع أن يكون حجم المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة متدنٍ			
5	أعتقد أن قانون الإدارة المحلية الجديد يقلل من ثقة الناخب بالمجالس القادمة			
6	أرى إن قانون الإدارة المحلية الجديد يعزز خيبة أمل الناخب بتشكيل مجالس لامركزية حقيقية			
6	أعتقد أن الفائدة المرجوة من المشاركة في انتخابات اللامركزية القادمة ضئيلة			